القضية الفلسطينية واثرها في العلاقات المصرية- القطرية ١٩٧٥-١٩٧٧

الباحثة حنان عبد العظيم نوفل الحلفي
الأستاذ الدكتور حيدر عبد الرضا حسن التميمي
قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة البصرة

المستخلص

اعتقد السادات أنه لا يمكن لمصر استرجاع الأراضي المحتلة في سيناء من خلال استخدام القوى العسكرية ولا سيما، أن (إسرائيل) كانت تتفوق عليها بالقوة والإمكانيات وكذلك بالدعم الأمريكي والغربي، لهذا أعتقد أن السبيل الوحيد لاسترجاع تلك الأراضي هو في التوصل إلى اتفاق عبر المفاوضات مع (إسرائيل)، لكن تلك السياسة أثارت حفيظة الدول العربية، ولا سيما الدول الخليجية، وخاصة قطر التي طالبت أن أي تسوية مع إسرائيل يجب أن تكون القضية الفلسطينية في أوليات تلك التسويات وكذلك أن يكون شرط إقامة دولة فلسطينية موحدة هو أحد أبرز الشروط التي طالبت بها قطر في حالة دخول مصر في المفاوضات مع (إسرائيل) للوصول بالسلام في المنطقة والشرق الأوسط، لكن القيادة المصرية اتخذت قراراً منفرداً ومتسرعاً بعض الشيء وخاصة فيما يخص التقارب مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية سلام، كما سعى السادات إلى زيارة (إسرائيل) من أجل السلام كما أعتقد لكن، الدوحة رأت أن دخول مصر منفردة دون التشاور مع العرب لضمان حق الفلسطينيين، عدهُ خيانة واضعاف للموقف العربي المشترك، لكن السادات مضى في تحقيق سياسته الخارجية بالتفاهم مع (إسرائيل) بهدف استرجاع الأراضي المصرية وإنهاء الصراع المصري- الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية سيناء الاولى، كامب ديفيد، القضية الفلسطينية، الصراع العربي – الصهيوني.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٤/٢٨ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٥/٢٦**

The Palestinian Cause and Its Impact on Egyptian–Qatari Relations (1975–1977)

Res.Hanan Abdul Azim Nofal AL-Halfi
Prof.Dr. Hayder Abdulla Ridha al Timimi
Department of History / College of Arts / University of Basrah

Abstract

Sadat believed that Egypt could not regain the occupied territories in Sinai through military force, especially given that Israel possessed superior strength and capabilities, as well as American and Western support. Therefore, he considered that the only way to recover these lands was through reaching an agreement via negotiations with Israel. However, this policy provoked the Arab states, particularly the Gulf countries, and especially Qatar, which demanded that any settlement with Israel prioritize the Palestinian issue. Qatar also insisted that the establishment of a unified Palestinian state be one of the main conditions should Egypt enter negotiations with Israel to achieve peace in the region and the Middle East. Nonetheless, the Egyptian leadership took a somewhat unilateral and hasty decision, especially concerning rapprochement with Israel and the signing of a peace agreement. Sadat sought to visit Israel for the sake of peace, as I believe, but Doha viewed Egypt's unilateral move without consulting Arab partners to guarantee Palestinian rights as a betrayal and a weakening of the collective Arab position. Still, Sadat proceeded with his foreign policy in coordination with Israel with the aim of recovering Egyptian territory and ending the Egyptian-Israeli conflict.

Keywords: **First Sinai Agreement, Camp David, Palestinian issue, Arab-Zionist conflict.**

Received: 28/04/2025 **Accepted: 26/05/2025**

المقدمة

عدت مدة بين عامَي ١٩٧٥ -١٩٧٧ محطة محورية في تطوّر العلاقات المصرية–القطرية، إذ توسّمت تغيراً جذرياً في المواقف السياسية نتيجة مسار السلام الموقت الذي تبنّاه الرئيس المصري أنور السادات مع إسرائيل. وفي ظلِّ هذا الانفتاح المصرِيّ على عملية التسوية، برزت قطر كأحد الأصوات العربية الداعمة بقوة للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، سياسيّاً ومادّيّاً، من خلال تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي في المحافل الإقليمية والدولية. أذ انعكس هذا الموقف في الدعوة إلى عقد قمم عربية وتنسيق إعلامي وسياسي لإحياء ثوابت الوحدة العربية والدفاع عن حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ولا شكّ أن صراع المواقف بين القاهرة والدوحة بشأن أولويات استعادة الأراضي الشرقية المصرية وتسوية الصراع مع (إسرائيل) أثار جملة من اللقاءات والبيانات الرسمية المتبادلة، التي عكست مدى التوازن الدقيق بين المصالح القطرية في الحفاظ على التضامن العربي، وحاجة مصر إلى دعم عربي لاستعادة صحراء سيناء وتعزيز أمنها القومي. يرصد هذا البحث جذور التباينات والتقارُب السياسي بين البلدين، مستعرضاً مراحل الحوار والمفاوضات الرسمية، ومحلِّلاً أثر القضية الفلسطينية في إعادة تشكيل العلاقات الثنائية خلال تلك المرحلة الحساسة من تاريخ العالم العربي.

اولاً: السياسة الخارجية المصرية من المواجهة إلى المفاوضات والموقف القطري منها.

منذ عام ١٩٧٤-١٩٧٥ بدأ واضحا ان الرئيس المصري انور السادات[١] قد اتخذ سياسة مغايرة للدول العربية، ولاسيما الدول الموجهة مع (إسرائيل) اذ وقع اتفاق السلام الموقت مع الكيان الصهيوني وفي ذلك الوقت اعتبرت مصر ان منظمة التحرير الفلسطينية[٢]هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني والمطالب حقوقه[٣].

لكن في اثناء ذلك كانت مصر تدعو الى السلام هذا الامر تسبب في كثير من القلق والتوتر بين الدول العربية لاسيما قطر، التي كانت ترى في ذلك تخلي واضح عن القضية الفلسطينية، وفي اثناء ذلك قدمت قطر دعما للقضية الفلسطينية سياسيا وماديا ورأت ان منظمة التحرير الفلسطينية لها الحق في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وبذلك دعت الى انعقاد العديد من القمم العربية لتعزيز الموقف الفلسطيني في المحافظة العربية والدولية[٤].

وبالرغم من صغر الحجم الجغرافي لدولة قطر، الا انها عملت على الحفاظ على توازن علاقاتها مع الاقطار الاسلامية، وخاصة مصر والسعودية وكانت قطر خلال فترة السبعينيات تتبع نهجا مشابها للنهج السعودي في المنطقة العربية حتى ان البعض الاخر شبه الموقف القطري بالموقف السعودي[٥]، اذ ان قطر لم تتخذ موقفا مغايرا يعاكس الموقف السعودي، فيما يخص القضية الفلسطينية وعلاقاتها بمصر لكن هذا لا يمنع قطر من موقفها خاص بها لكن النفوذ السعودي في المنطقة الخليج العربي كان المسيطر والمتحكم في الاحداث[٦].

وفي عام ١٩٧٥ قام وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي[٧] بزيارة رسمية إلى الدوحة والتقى خلالها بالمسؤولين القطريين برئاسة وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد ال ثاني[٨] وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية القطرية، أثناء اللقاء بين الطرفين راجع الجانبان ما تم التوافق عليه في قمة الرباط لعام ١٩٧٤ [٩] اذ أن مصر وقطر أكدتا على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية[١٠].

ناقش الطرفان، خلال لقائهما المشترك، سبل دعم الشعب الفلسطيني، سواء من خلال الدعم المادي والسياسي أو عبر التمثيل في المحافل الإقليمية والدولية. وأكّد الجانبان على أهمية دور وسائل الإعلام خاصة الصحف والمجلات ، في تسليط الضوء على حقوق الفلسطينيين المشروعة في إقامة دولتهم المستقلة على كامل ترابهم، دون قيد أو شرط. من جهة أخرى، استعرض الجانب القطري مسألة السلام المقترح من قِبَل مصر مع الكيان الإسرائيلي؛ إذ اعتبر أن أي اتفاق لا يلبّي الحدّ الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني سيشكّل انتكاسةً خطيرةً تهدّد استمرار المشروع الوطني الفلسطيني بالمقابل، رأت القيادة المصرية أن توقيع اتفاق مؤقت في هذه المرحلة من شأنه أن يعود بالنفع على القضية الفلسطينية، مشددةً على أن أي قرار تتخذه القاهرة في هذا الشأن سيُتخذ بالتشاور مع الدول العربية المعنية بالقضية الفلسطينية وسيرتكز على تحقيق السلام الشامل وإقامة دولة فلسطينية موحّدة[١١].

فضلاً عن ذلك، انتقدت القيادة المصرية الموقف القطري، بما يخص السلام الموقت مع (اسرائيل) فقد اعتقدت مصر ان مواقف قطر متأثرة بشكل كبير بموقف السعودية، التي كانت تنتقد بشكل علني الموقف المصري، سيما قضية السلام مع (اسرائيل) لذلك عدتهُ بمثابة الضربة القاصمة للأمة العربية، ووحدة الصف العربي، وضعف كبير تعرضت له دول المواجهة مع الكيان الصهيوني[١٢]، لكن شيخ قطر خليفة بن حمد[١٣]، كانت له وجهة نظر مختلفة، عما اعتقدُ الساسة المصريين بشأن القضية الفلسطينية، وهو أن الحفاظ على الصف العربي ووحدة المواقف للدول العربية بمثابة قوة وثبات في دعم القضايا العربية، وبينت قطر ان السعودية تعد احدى الدول العربية المؤثرة في المنطقة، التي يمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في مواجهة أي خطر قد يتعرض له الخليج العربي من أي دولة أخرى[١٤].

وفي السياق ذاته، التقى الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني امير قطر بياسر عرفات[١٥] اثناء زيارته إلى قطر من اجل مناقشة القضية الفلسطينية والموقف المصري المفاجئ من التقارب مع الغرب و(اسرائيل)، واشار امير قطر لموقف بلاده الثابت من القضية الفلسطينية، وانه انتقد الدور المصري في أي تسوية مع (اسرائيل) دون حل عادل للقضية الفلسطينية، وعودة كافة الفلسطينيين إلى أرضهم[١٦].

وبعد انتهاء الزيارة عقد مجلس الوزراء القطري اجتماعاً بحضور امير قطر الشيخ خليفة بن حمد[١٧] في ٤ نيسان ١٩٧٥، تناول اثناء الجلسة التطورات الحاصلة على الساحة العربية والقضية الفلسطينية بعد توقيع مصر لاتفاقية وقف القتال وتحقيق السلام على جبهاتها مع (اسرائيل)، كما طرح اثناء الجلسة طبيعة العلاقات مع مصر، وضرورة ان يكون هنالك موقف عربي موحد ازاء السياسة المصرية المقبلة، والتغير المفاجئ في مواقف السادات من الصراع العربي –الاسرائيلي[١٨].

وفي ٦ نيسان ١٩٧٥، التقى الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني بوفد الاعلام المصري برئاسة صلاح عبد القادر خلال اعمال الدورة السابعة لاتحاد الاذاعات والاعلام العربية المنعقد في الدوحة، واثناء لقاء الشيخ بالوفد المصري اوضح لهم على اهمية تعزيز التضامن العربي وعدم السماح للأطراف الخارجية في التدخل في الشؤون العربية، ووضع العراقيل في وحدة الكلمة العربية، كما بين امير قطر على اهمية دور الاعلام العربي في تقوية التضامن العربي ووحدة الساحات، وفي نهاية الاجتماع اشار امير قطر من ان قطر موقفها لا يتغير في دعم مصر ومواجهة الضغوط التي تتعرض لها من قبل الإدارة الامريكية، لدفعها للتقارب مع (اسرائيل) [١٩].

وفي ٢٨ حزيران ١٩٧٥ اجتمع الشيخ خليفة بن حمد الثاني بالملك خالد بن عبد العزيز ال سعود،[٢٠] وكبار المسؤولين السعوديين في مدينة الخبر السعودية، وناقش الطرفان القضية الفلسطينية ومواقف السادات الاخيرة ازاء التقارب مع (اسرائيل) وتوقيع اتفاق لإنهاء الصراع بينهما، وفي نهاية الاجتماع اتفق الطرفان القطري والسعودي، على دعم القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير بمختلف الدعم[٢١]لا سيما رئيسها ياسر عرفات، وكانت وجهات نظر الجانبان متشابهة بخصوص تقوية اواصر الوحدة العربية والصف العربي والحفاظ عليه، لا سيما بعد تصريحات السادات بخروج مصر من محور المواجهة مع (اسرائيل)، كما تضمن البيان النهائي القطري السعودي على اتخاذ موقف موحد للبلدين فيما يخص علاقاتهما مع مصر وبذلك كانت التحركات القطرية حذرة جدا بما يخص علاقاتها مع مصر[٢٢].

ومن جانب سعت الدبلوماسية المصرية إلى الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الدول الخليجية، وبالخصوص مع قطر، إذ استغل الرئيس السادات مناسبة وفاة شقيق امير قطر الشيخ عبد الرحمن بن حمد آل ثاني، من خلال تكليف حمدي ابو زيد وزير الطيران المدني المصري إلى السفر إلى الدوحة لتقديم التعازي الى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر، واثناء وجوده في الدوحة اجتمع بالمسؤولين القطريين وكذلك مع كادر جريدة العرب القطرية الذي بين لهم انه مكلف من قبل الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية لتعزيز العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين، والتعاون بينهما بصفة مستمرة وفي مختلف المجالات كافة، ودعم روح الاخوة العربية بين قيادات البلدين[٢٣]،

وفي الوقت نفسه، صرح الوزير المصري قائلاً :" انتهز فرصة وجودي القصير في الدوحة لتبادل الاحاديث بين الدولتين الشقيقتين ويهمني ان اقول ان هذه العلاقة قوية ومتينة ومنتظمة وجيدة بين البلدين المصري والقطري وهو أمر يدل على وجود علاقات طيبة للغاية بين البدين على اننا نأمل بمشيئة الله ان نعمل سويا .. هناك في مصر وهنا في قطر على ان تزداد" وكما عبر لصحيفة العرب معرباً بقولة :" ان السادات يحرص دائماً على توطيد العلاقات الاخوية بين قطر ومصر"[٢٤] واصبح هذا التصريح ضمن ابرز ما تناولت الصحف المصرية والقطرية، بهدف ايصال رسالة أن العلاقات بين الطرفين ما تزال ودية وضمن الاعراف الدبلوماسية[٢٥].

وبالرغم من الهدوء النسبي في العلاقات المصرية – القطرية، اشار شيخ قطر خليفة بن حمد ال ثاني في ٢٧ تشرين الاول ١٩٧٥، أن السلام سيظل ضعيفاً وهشاً مادام الاحتلال قائماً، وان الصراع العربي- الصهيوني مثل لدينا الاولية في السياسة الخارجية، وعد الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، ان اتفاقية سيناء[٢٦]بين مصر و(اسرائيل) تمثل وضعاً مؤقتاً لتحقيق الهدوء

في المنطقة، وأن عودة الصراع باقية مادامت الاراضي العربية محتلة من قبل الكيان الصهيوني، وان استمرار تشرد الشعب الفلسطيني يجب ان يجد حلاً لها من خلال عودة اهالي فلسطين إلى اراضيهم التي تم تهجيرهم منها من قبل الاحتلال الصهيوني[٢٧].

وفي اليوم التالي، اكد سحيم بن حمد ال ثاني على مواقف قطر الثابت اثناء تصريحه لصحيفة العرب القطرية وبعض الصحف العربية ، واشاد بالعلاقات الاخوية بين قطر ومصر، معتبراً ان اتفاقية سيناء، وبالرغم منها جاء على حساب القضية الفلسطينية، لكن مواقف قطر ما تزال تساند مصر، وفي الوقت نفسه أن سياسة قطر الخارجية تميل مع الاجماع العربي، الذي رفض القيام بخطوط منفردة دون الرجوع للتشاور مع العرب، ولاسيما وان قضية فلسطين تعد قضية العرب المركزية التي لا يمكن التخلي عنها في اي موقف كان[٢٨].

ومن جانب آخر، سعت قطر إلى موازنة دورها في دعم القضية الفلسطينية والحفاظ على علاقاتها الإيجابية مع مصر، بالرغم من انتقادها للسياسة المصرية بالتقارب مع (إسرائيل) إلا أنها سعت إلى الابتعاد على الانخراط في أي نزاعات إقليمية، بشكل مباشر وبالرغم من ذلك أن قطر كانت تحاول الحفاظ على دورها في القضية الفلسطينية، وموازنته مع علاقاتها بين مصر والسعودية[٢٩].

وفي الوقت نفسه، ركز الرئيس أنور السادات على استعادة الأراضي المصرية التي احتلتها (إسرائيل) خلال حرب ١٩٦٧، لا سيما شبه جزيرة سيناء وفي هذا الإطار، سعى إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية، خاصة الدول ذات الثروة النفطية وبالخصوص قطر، لتحقيق الدعم العربي اللازم لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي فرضها الصراع مع (إسرائيل)[٣٠]، حيث عمل السادات على تقوية العلاقات مع قطر، مستفيدًا من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها الدوحة، خاصة عائدات النفط، أذ ان قطر قدمت دعماً مالياً مهماً لمصر خلال تلك الفترة، في سياق الدعم العربي العام لتعزيز الموقف المصري أمام الاحتلال الإسرائيلي، ومع ذلك فإن قطر، رغم علاقاتها الجيدة مع مصر، كانت تعارض بشدة سياسة السادات تجاه إسرائيل، والتي اعتمدت على نهج السلام لإنهاء الصراع[٣١].

وكانت نظرة القيادة القطرية رافضة أي اتفاق سلام مع إسرائيل لا يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرة أن التنازل عن هذه الثوابت يمثل إخلالاً بالمبادئ القومية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، هذا الموقف القطري الواضح شكّل تحدياً أمام السادات، الذي كان يطمح إلى بناء توافق عربي شامل يدعم سياساته التفاوضية مع إسرائيل[٣٢].

ورغم الاختلافات السياسية بشأن إسرائيل، استمرت العلاقات المصرية-القطرية في التطور، اذ حاول السادات الاستفادة من الدعم القطري لتعزيز الاقتصاد المصري ومواجهة أعباء ما بعد الحرب، وفي المقابل، سعت قطر من خلال علاقتها مع مصر إلى تعزيز مكانتها الإقليمية ولعبت دوراً أكثر تأثيراً في القضايا العربية، مما يعكس توازن المصالح بين البلدين خلال تلك المرحلة[٣٣].

وبالرغم من ان قطر كانت من ابرز الداعمين لمصر في استعادة اراضيها واعلنت وزارة الخارجية القطرية في كانون الثاني ١٩٧٦ انها تؤيد الاجراءات المصرية الخاصة في تحركاتها الدبلوماسية في المنطقة العربية والعالم لاستعادة الاراضي التي تم احتلالها في سيناء، لكن قطر شعرت بالسوء اتجاه سياسة السادات الهادفة الى السلام مع (اسرائيل)، لاستعادة تلك الاراضي، كما ان قطر ترددت في قبول سياسة مصر، ومبادرتها للسلام مع الكيان الصهيوني بالرغم من خلال ذلك ظلت العلاقات مع قطر ايجابية في هذه المدة، لكنها في الوقت نفسه، اضحت علاقاتهما انزعاجا من قبل السادات اتجاه مصر اتجاه قطر التي رفضت سياسته تجاه استعادة الاراضي في سيناء، ومن اجل ذلك عمل السادات على خطوات منفردة في السياسة الخارجية من خلال استعداه للزيارة (اسرائيل)، من اجل وضع حداً للنزاع بين البلدين واستعادة الأراضي المصرية، لكن تلك التوجهات اثارت حفيظة الدول العربية كافة بما فيها قطر[٣٤].

ومن أجل تعزيز العلاقات مع قطر بعث السادات وفداً برئاسة اسماعيل فهمي[٣٥]وزير الخارجية لزيارة قطر في كانون الثاني ١٩٧٦، هدفت الزيارة إلى تحسين العلاقات بين مصر وقطر، وكذلك معرفة الموقف القطري تجاه السياسة المصرية بشأن استعادة الاراضي في صحراء سيناء واتفاق فك الارتباط بين القوات العربية والقوات الصهيونية في جبهات القتال مع وسوريا، كما سعى الوفد المصري للحصول على دعم من قطر لإعادة البنى التحتية المصرية التي تعرضت للتدمير من قبل العدوان الصهيوني خلال الحرب الأخيرة[٣٦].

خلال تلك الزيارة اوضح امير قطر الشيخ خليفة بن حمد ان بلاده وقفت موقفا مشرفا مع مصر اثناء حرب تشرين الاول [٣٧] لاسيما، بعد ان وقفت قطر تصدير البترول الى الولايات المتحدة وهولندا، وجاء هذا الموقف بهدف التضامن مع توحيد الجهود العربية لمواجهة الكيان الصهيوني، كما اشار الشيخ خليفة بن حمد بقولة :" انه من واجبنا ان نشعر باننا لا يمكن لنا الوقوف موقفا العداوة من اصدقائنا العرب" كما ان قطر ايدت مبادرة واشنطن لفصل القوات بين اسرائيل ومصر وسوريا وارسال لجنة لأجل ذلك[٣٨]. وكذلك طالبت قطر من البلدان العربية مساعدة مصر في اعادة بناء جيشها الذي تعرض الى خسائر كبيرة جراء الحرب مع الكيان الصهيوني[٣٩].

ومن اجل تقوية العلاقات بين البلدين، قام الرئيس انور السادات بزيارة رسمية إلى قطر ما بين ٢٦-٢٩ شباط ١٩٧٦، وتم استقباله استقبالاً كبير من قبل المسؤولين القطريين في مقدمتهم الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني ووزير الخارجية سحيم بن حمد ال ثاني، اثناء الاجتماع بين الشيخ خليفة والسادات، اتفقا على ان العمل العربي الجماعي هو السبيل الافضل والممكن لتعزيز العلاقات بين الدول العربية وبين مصر وقطر خاصة، كما أن الجانبين اكدا على اتباع الوسائل المتاحة والمناسبة لاسترداد الاراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني[٤٠].

وفي السياق ذاته، اكد الطرفين على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المنظمات والمؤتمرات الدولية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وفي اليوم الثاني للزيارة اعربا الجانبين على اهمية التضامن العربي باعتباره الركيزة المهمة التي تستند اليها الامة العربية في مواجهة في مواجهة التحديات والاخطار المحيطة به، واكدا على وجوب بذل

اقصى الجهود المشتركة لتدعيمه، وترسيخه باعتباره من اهم الوسائل التي يمكن اتباعها في سبيل كسب القضايا المهمة للامة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[٤١].

وأشار امير قطر، في البيان المشترك بينهم على أن الواجب القومي يقتضي ان يبادر كل الاخوة العرب القادرين إلى تقديم كل ما تتيحه امكانياتهم من عون لازم للمساعدة على تخفيف وطأة الوضع الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، وفي هذا الامر اعلن امير قطر عن تقديم عون مالي مباشر لجمهورية مصر العربية[٤٢].تضمن البيان المشترك كذلك على تعزيز التضامن العربي وتوثيق التعاون العربي وتقوية روابط الاخوة التي تربط شعب مصر وقطر[٤٣].

وندد القائدان بما تقوم به اسرائيل في القدس وفى سائر الاراضي العربية المحتلة من اجراءات تعسفية تتنافى مع قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة واهدافها، كما ابديا استنكارهما لسياستها العدوانية على المعتقدات والمقدسات الدينية. وتناولت المحادثات الوضع في لبنان، وجدد الجانبان تأكيد حرصهما على استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه كما أكدا أهمية تعاونه مع المقاومة الفلسطينية[٤٤].

كما وناشد الرئيسان الاخوة الاشقاء في المغرب وموريتانيا والجزائر ان يتجنبوا الصدام المسلح، وان يعملوا على تسوية خلافهم حول الصحراء بأسلوب الحوار السلمى الاخوي الذي يكفل وضع حد لهذا الخلاف، واعادة العلاقات بينهم الى سابق عهدها الطبيعي، وتوطيد أواصر التعاون بينهم تحقيقا لما فيه فائدة للبلدان العربية، وفي مجال العلاقات الثنائية اعرب الزعيمان عن ارتياحهما لما تتسم به هذه العلاقات من نمو مطرد لصالح البلدين وشعبيهما الشقيقين، وعن اتفاقهما التام على وجوب مواصلة العمل على تقوية روابط تضامنهما في جميع المجالات[٤٥].كما ناقش الرئيسان الوضع الاقتصادي في جمهورية مصر العربية [٤٦].وقد عبر فخامة الضيف الكبير عن شكره لسمو أمير دولة قطر على ما لقيه والوفد المرافق من الحفاوة وكرم الضيافة ، كما اشاد بروح التعاون والتضامن والتأييد التي تبديها دولة قطر اميرا وحكومة وشعبا نحو جمهورية مصر العربية وشعبها[٤٧]

ووجه الرئيس محمد انور السادات الدعوة الى سمو الأمير الشيخ خليفة بن حمد الثاني الزيارة جمهورية مصر العربية، وقد اعلئ تلقى الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني وزير الخارجية بتصريح لوكالة الانباء القطرية عن زيارة سيادة الرئيس انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية دولة قطر، والتي انتهت معبراً عنها بقوله :" لقد جاءت زيارة فخامة الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية لدولة قطر بناء على دعوة وجهها حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر تجسيدا للعلاقات الاخوية الوثيقة بين جمهورية مصر العربية وقطر"، وقال كذلك :" سعادته لقد بحث الزعيمان العربيان الكبيران وسائل التعاون بين بلديهما الشقيقين في مختلف الميادين وكانت وجهات نظريهما حيال جميع المسائل المطروحة متطابقة، واضاف الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني في تصريحه الوكالة القطرية قائلا :" ان الزعيمين بحثا سبل تعزيز التضامن العربي وضرورة اعادة توحيد الصف العربي الى ما كان عليه ابان حرب رمضان المباركة في هذه المرحلة البالغة الخطورة التي تجتازها امتنا العربية في شتى اقطارها وامصارها [٤٨] واختتم سحيم بن حمد تصريحه بقوله :" ان الزعيمين

العربيين أكدا .. ان التضامن بين الاشقاء العرب كان ولايزال اهم اسلحة النصر وهو الاداة التي لا غنى عنها في سبيل تحقيق ما تصبو اليه الامة العربية من انجازات في جميع المجالات"[٤٩].

وفي ١٨- ١٩ كانون الثاني ١٩٧٧، شهدت مصر خروج مظاهرات عديدة كانت في بدايتها تطالب بخفض الاسعار في السلع الاستهلاكية، لكن بعد ذلك تطور الامر واصبحت تدعو إلى عدم الصلح مع (اسرائيل) على حساب القضية الفلسطينية، وكان من نتائج التظاهرات تراجع الحكومة المصرية عن رفع الاسعار وكذلك احداث تغير في التشكيلة الوزارية، فضلاً عن ذلك أن سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار الجوع في ارجاء مصر جعل السادات يفكر في السلام مع (اسرائيل) لأنه مصر لم تعد قادرة على الدخول في اي حرب جديدة[٥٠].

وفي اثناء ذلك كانت قطر ترى أن هنالك ضرورة على مساعدة مصر اقتصادياً بهدف التغلب على تلك الاوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد ، وقد تؤثر سلبياً على دور ومكانة مصر في المنطقة العربية، ولاسيما وان خطابات السادات اخذت توضح بأنه سيتخذ سياسة تختلف جذرياً عن السابق وانه اعتقد بأن من المستحيل تحقيق اي انتصار على (اسرائيل) في هذه الظروف الصعبة [٥١].

ثانيا: مباحثات كامب ديفيد والموقف القطري منها.

وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٧٧ أخذت السياسة المصرية تسعى إلى إيجاد نوع من السلام مع الكيان الصهيوني الذي أستطاع وبدعم أمريكي كبير من تحقيق التفوق على دول لمواجهة في المنطقة العربية، لا سيما مصر وسوريا والأردن لذلك رأت القيادة المصرية أنه يتوجب عليها إيجاد نوع من التوازن مع الكيان الصهيوني، بهدف إعادة أراضيها المحتلة، وتحقيق السلام في المنطقة لذلك كان السادات قد فكر للذهاب إلى (إسرائيل) لتوقيع اتفاق تاريخي ينهي هذا الصراع بين الطرفين، وبذلك سيتحقق (لإسرائيل) نصراً دبلوماسياً عن طريق إخراج أحد أهم الأطراف الفاعلة والقوية في محور المواجهة أمام (إسرائيل) بما يترك سوريا، وحيدة أمام هذا الكيان الصهيوني في أي مواجهة محتملة قادمة، ولذلك نعتقد بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي كانت، وراء ذلك من خلال سياسة الضغط على مصر أو سياسة الدبلوماسية التي يتبعها ضغط من الجانب الأمريكي[٥٢].

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ ، اعلن السادات امام مجلس الشعب المصري انه مستعد ليسافر الى اي مكان في العالم لا سيما (اسرائيل) من اجل تحقيق السلام واستعادة الأراضي المصرية، كما ان الكيان الصهيوني تفاجأ بهذا التصريح وحمل السفير الامريكي في القاهرة نص الدعوة. للرئيسين السادات والاسرائيلي بزيارة القدس، ومن جانب اخر اثارت مبادرة السادات ضجة واسعة لدى الاوساط العربية والشعب المصري نفسه، وتسبب هذا البيان في القطيعة الكاملة مع الدول العربية، وعدت الدوحة ان المواقف المصرية الاخيرة مثلت ضربة مؤثرة وقوية لدول المواجهة مع الكيان الصهيوني، لذلك حاولت قطر ان تلعبوا دورا متوازنا اتجاه القضية العربية التي كانت اهم الامور التي واجهت التضامن العربي، كما سعت قطر الى اتباع سياسة عادلة بين ايجاد علاقات متوازنة تربطها بمصر. وموقفها اتجاه استعادة اراضيها، واحلال السلام مع الكيان الصهيوني، فقد كانت قطر ترى انه لا يوجد هنالك حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي دون استعادة الاراضي العربية

المحتلة في فلسطين ومصر و سوريا، ولان هذا الامر سيساهم في التضامن العربي والحفاظ على الوحدة العربية، والحفاظ على دور مصر العربي المؤثر في المنطقة. ومواجهة الكيان الصهيوني[٥٣].

وفي ٢٠ ايلول ١٩٧٨ ، اصدر البيان الصادر من مجلس الوزراء القطري حول اتفاقية كامب ديفيد تضمن البيان حول التزامات من دولة قطر، بما استفسرت عليه بما استقرت عليه الاجماع العربي، وقرارات القمة العربية لا سيما مؤتمري الجزائر والرباط، كما اعلن مجلس الوزراء القطري ان حكومة قطر ترى ان النتائج التي جاءت بها ووثائق مؤتمر كامب ديفيد لا تشكل اساسا الاعتماد عليه لتحقيق مطالب الشعب العربي في فلسطين، او استعادة الاراضي العربية من الكيان الصهيوني، وحماية البلدان العربية من اي مخاطر الكيان الصهيوني، كما انتقدت قطر كامب ديفيد اعتبرتها بانها لا تقدم حلا عادلا للتسوية الشاملة والعادلة المراد اتباعها كما بين مجلس الوزراء القطري، انه دعا جميع الدول العربية كافة ان تقدر حق المسؤولية التاريخية التي نواجها معا في تلك الظروف البالغة الدقة[٥٤].

وكان اعتقاد مجلس الوزراء ان حل الصعوبات التي تواجه البلدان العربية، يكمن عن طريق اتباع العمل المخلص على ايجاد حلا عادلا لتلك الصعوبات والمشاكل التي تواجه البلدان العربية[٥٥] لا سيما بلدان الصد والمواجهة في مواجهة الكيان الصهيوني، ورأت قطر ان جميع الصعوبات والمشاكل التي واجهت الصف العربي يمكن معالجتها بتوحيد وحدة ، الصف العربي من اجل تحقيق الهدف الذي تسعى له الامة العربية، ورد السادات على البيان القطري قائلا جملته الشهيرة بقوله :" هو كل واحد عنده كشك على الخليج يعمل دولة"[٥٦].

وان الموقف القطري جاء اساسا ان مصر كانت مضطرة للدخول في المفاوضات مع الكيان الصهيوني، وان اسباب الضعف والانهيار التي كانت تواجهها، دفع الى ذلك ان حكومة مصر حاولت الى ايجاد نوع من التوازن في العلاقات في المنطقة اي انها شعرت انها لا يمكن أن تحقق اي انتصار على الكيان الصهيوني عسكريا، ما تزال ما يزال الغرب والولايات المتحدة يدعمونها بمختلف الاسلحة. لذلك رأت مصر من الصعوبة والمستحيل استعادة اراضيها عن طريق الهجوم على الكيان الصهيوني، لذلك رأت ان المفاوضات هي السبيل الوحيد لذلك[٥٧].

ومن جانب اخر دعا مجلس الوزراء القطري الى تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) الخاص بانسحاب الكيان الصهيوني من الاراضي العربية كافة التي احتلها بالقوة المسلحة في حربي(١٩٦٧ و ١٩٧٣) [٥٨]،بما فيها مدينة القدس. وغيرها من الاراضي العربية في الجولان وسيناء، فضلا ذلك ان مجلس الوزراء درس بشكل كبير اهم النتائج التي اسفر عنها مؤتمر اتفاق كامب ديفيد، ورأى ان المصالح العربية تبقى من اهم ما يجب ان يحافظ عليه العرب[٥٩].

أكدت الحكومة القطرية التزامها التام بجميع القرارات الصادرة عن الاجتماعات العربية، خاصة قمتي الجزائر والرباط. وعبّرت عن موقفها من اتفاقية كامب ديفيد، مشيرة إلى أنها وُقّعت في ظرف إقليمي بالغ التعقيد، وأنها لا تُمثل حلًا منصفًا للقضية الفلسطينية، ولا تعبّر عن تطلعات الشعب الفلسطيني. كما اعتبرت أن الاتفاقية ساهمت في إضعاف الدور المصري في دعم القضية الفلسطينية، حيث انشغلت مصر عقب توقيعها بالشؤون الداخلية، ما أدى إلى تراجع حضورها في المشهد العربي. وبناءً عليه، يمكن القول إن إسرائيل نجحت في تحييد مصر عن لعب دور مؤثر في القضايا الإقليمية[٦٠].

لقد أكدت الحكومة القطرية التزامها الكامل بالمقررات العربية، خاصة تلك التي صدرت عن قمتي الجزائر (١٩٧٣) والرباط (١٩٧٤)، واللتان شكلتا محطات محورية في تبني موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية، وشددت قطر على أهمية الالتزام بالثوابت الوطنية والقومية التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة[٦١].

في هذا السياق، أعربت الحكومة القطرية عن رؤيتها لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل)، مشيرة إلى أن هذه الاتفاقية جاءت في توقيت حساس للغاية بالنسبة للمنطقة العربية، التي كانت تمر بظروف سياسية وأمنية معقدة، ورأت قطر أن الاتفاقية لم تساهم في تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، بل اعتبرتها خطوة أحادية الجانب تفتقر إلى العدالة، ولا تفي بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة[٦٢]

كما أكدت قطر أن كامب ديفيد شهدت تراجعاً واضحاً في الدور المصري تجاه القضايا العربية الكبرى، خاصة القضية الفلسطينية، اذ عدت أن مصر تخلت عن مسؤولياتها القومية في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية وركزت بشكل أساسي على تحقيق مكاسب داخلية وضمان استقرار علاقاتها الثنائية مع (إسرائيل) نحو هذا التحول، وفقاً للقراءة القطرية، أضعف الموقف العربي الجماعي، وترك فراغاً في القيادة السياسية العربية، وهو ما استفادت منه (إسرائيل) لتثبيت هيمنتها في المنطقة وإضعاف أي جبهة موحدة تقف ضدها[٦٣].

ومن هذا المنطلق، ترى قطر أن اتفاقية كامب ديفيد لم تقتصر آثارها على العلاقات المصرية-الإسرائيلية فحسب، بل امتدت لتؤثر سلباً على النظام الإقليمي العربي ككل، حيث نجحت (إسرائيل) من خلالها في عزل مصر عن محيطها العربي، مما قلل من قدرتها على لعب دور مؤثر في القضايا الإقليمية، وخاصة القضية الفلسطينية، هذا العزل الاستراتيجي، برأي قطر، كان جزءاً من استراتيجية إسرائيلية طويلة المدى تهدف إلى تفتيت وحدة الصف العربي، وإضعاف الموقف التفاوضي للدول العربية[٦٤] بالتالي، فإن الموقف القطري من كامب ديفيد لم يقتصر على النقد السياسي، بل انطلق من رؤية استراتيجية أوسع تعتبر أن الوحدة العربية والتكاتف الجماعي هما السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها قضية فلسطين[٦٥].

كما ادعت قطر ان موقفها من الاتفاقية كان نتيجة ان الاتفاقية غير واضحة ولا تلبي مطالب الدول العربية، وان (اسرائيل) لم تقدم ضمانات او تعهدات تلزمها بتطبيق ما تضمنته الاتفاقية وان موقف قطر هذا جاء للحفاظ على وحدة الصف العربي الموحد والى رفض الاتفاقية[٦٦].

الخاتمة:

١- لقد أتبع السادات سياسة مفاجئة من خلال المضي في تحقيق السلام مع (اسرائيل) ، بهدف استعادة الاراضي المصرية المحتلة في صحراء سيناء وكذلك انهاء الصراع الطويل بين مصر و(اسرائيل)، بينما كانت قطر ترى ان اي تسوية مع الجانب الاسرائيلي يجب ان تكون القضية الفلسطينية في مقدمة تلك القضايا، لكن المصريين اخذوا بالتفكير في تسوية قضاياهم بشكل احادي الجانب دون المناقشة مع الدول العربية.

٢- اوضحت الدراسة ان البلدين اتفقا على دعم القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الاقليمية والدولية، لا سيما اثناء الزيارات الرسمية التي قام بها قادة البلدين، لكن كانت نظرة الدوحة مختلفة بعض الشيء وهي تنص على شرط قيام دولة فلسطينية والحفاظ على التضامن العربي وان اي دخول في مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي، يجب ان تكون في اوليات تلك القضايا هي القضية الفلسطينية، لكن رؤية القاهرة رأت عكس ذلك وهي استعادة الاراضي في سيناء وانهاء الصراع مع الجانب الاسرائيلي، بينما طالبت قطر في تسوية القضية الفلسطينية اثناء النقاش مع الجانب الاسرائيلي والامريكي والحصول على ضمان رسمي يضمن قيام دولة فلسطينية موحدة.

٣- كما اتفق الطرفان على اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المناقشات التي تخص القضية الفلسطينية، لكن الدوحة كانت تقدم دعماً مادياً وسياسياً كبيراً عكس القاهرة التي أخذت في التراجع بعض الشيء في دعم منظمة التحرير الفلسطينية، ورأت ان هدفها من ذلك هو تسوية المشاكل مع (اسرائيل) بعيداً عن تأزم الأوضاع معها مما ينعكس سلبياً على المباحثات التي جرت بينهم بهدف التوصل لصيغة مرضية للجانبين .

٤- تراجعت علاقة الدوحة بالقاهرة بعد زيارة السادات إلى(اسرائيل)، لان الدوحة كانت رؤيتها لتسوية الصراع يقوم على اساس إيجاد تسوية شاملة والحصول على ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية و(اسرائيل) لقيام دولة فلسطينية موحدة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم الذين هجروا بالقوة أثناء الحروب التي جرت بين العرب و(اسرائيل) لذلك رفضت الحكومة القطرية ما نصت عليه مباحثات كامب ديفيد، واعتبرتها تهديداً للأمن القومي العربي، وكذلك الامريكية لإخراج مصر من معادلة الصراع العربي– الاسرائيلي، لكن المصريون ادعوا بأن كامب ديفيد الهدف منها استعادة الأراضي المصرية، وإنهاء الصراع مع (اسرائيل)، لأنه لا يمكن للقاهرة استعادتها بالقوة مازال الدعم الامريكي لها بشكل مستمر .

٦. لقد مثلت معاهدات السلام الجزئية بين مصر وإسرائيل تحديًا لمبادئ التضامن العربي التي دافعت عنها قطر رافضة لأي مسار أحادي الجانب، وأظهر الموقف القطري الرافض لمعاهدة كامب ديفيد حرص الدوحة على الثوابت القومية، وأثره في مستوى الثقة المتبادلة. وبالرغم من ذلك بقيت مصالح البلدين متشابكة بين رغبة مصر في استعادة صحراء سيناء ، وحاجة قطر إلى دعم استقرار المنظومة الإقليمية، والحفاظ على توازن القوى امام اسرائيل، لكن خروج مصر تسبب في رجحان كفة اسرائيل على العرب.

الهوامش

(١) محمد انور السادات: ولد في(٢٥ كانون الأول عام ١٩١٨) ، في قرية ميت ابو الكوم بمحافظة المنوفية في مصر، ونال القسط الاول من التعليم في قريته ، وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ ، وكان وزيراً للدولة عام ١٩٥٤ ، وسكرتيرا للاتحاد القومي ١٩٥٩ ، ورئيساً لمجلس الامة ١٩٦٠-١٩٦٨ ، ونائباً لرئيس الجمهورية من عام ١٩٦٤ – ١٩٧٠ ، وتولى رئاسة الجمهورية المصرية

بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، حتى اغتياله عام ١٩٨١ . للمزيد ينظر : محمد مرشدي بركات، السادات سيرة ومسيرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠١٣.

[٢] منظمة التحرير الفلسطينية : تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، بهدف تحرير فلسطين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. تضم عدة فصائل أبرزها حركة فتح، وتولى رئاستها ياسر عرفات ثم محمود عباس. اعترفت بها الأمم المتحدة والعرب كممثل رسمي للفلسطينيين. بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ تحولت من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي والمفاوضات للمزيد ينظر: زهراء وليد سلمان الرحال، موقف تونس من منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب ، الجامعة العراقية، ٢٠٢٤، ص ص ٢٦- ٣٧.

[٣] F.R.U.S, 1969-1976, Volume XXVI, Arab – Israeli Dispute 1974-1976, Memorandum from the Presidents Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Nixon, No.3, Washington,14January 1974, p. 5.

[٤] الوثائق العربية لعام ١٩٧٥، ص٣٨٠؛ رياض الأشقر واخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٨٧.

[٥] بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ ، انسجمت السياسة القطرية بشكل ملحوظ مع التوجهات السعودية، لا سيما في دعم القضية الفلسطينية، وتبني مواقف عربية موحدة تجاه الصراع مع (إسرائيل)، إلى جانب التنسيق في السياسات النفطية ضمن "أوبك". كما دعمت قطر الجهود السعودية لتعزيز الأمن الخليجي في مواجهة التهديدات الإقليمية، متجنبة التصعيد في الخلافات الحدودية. واتبعت سياسة متوازنة تجاه التحالف مع الولايات المتحدة، مع الالتزام بالتحفظ السعودي على التطبيع المصري– الإسرائيلي. وقد سعت الدوحة في تلك المرحلة إلى التوفيق بين التحالف مع السعودية والحفاظ على استقلالية نسبية، مما مهد لاحقًا لانتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالاً منذ تسعينيات القرن العشرين. روان كنعان، العلاقات السعودية – القطرية : بين التعاون والتصادم (١٩٧١-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ، الجامعة اللبنانية ، ٢٠١٧، ص ص ٣٠-٣٥.

[٦] سلمى عدنان محمد، صفاء عبد الوهاب، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها ١٩٧٥-١٩٨٢، مجلة المستنصرية العربية والدولية، العدد٣٧، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، ص ١٩٤.

[٧] اسماعيل فهمي: (١٩٢٢–١٩٩٧) دبلوماسي مصري بارز شغل منصب وزير الخارجية في المدة ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٧، وكان من الشخصيات المهمة في صياغة السياسة الخارجية المصرية، بعد حرب أكتوبر. عرف بموقفه الرافض للتطبيع المبكر مع إسرائيل، أذ قدم استقالته اعتراضاً على زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، وهو ما يعكس التباين داخل القيادة المصرية تجاه مسار التسوية السلمية في تلك المرحلة. للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج ١، دار اسامة ، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٩٣.

[٨] سحيم بن حمد آل ثاني : (١٩٣٣ -١٩٨٥) في مدينة الدوحة تدرج في المناصب الإدارية الحكومية حتى تم تعينه كأول وزير للخارجية خلال المدة (١٩٧٢- ١٩٧٨)، عمل خلال توليه للمنصب الدفاع عن القضية الفلسطينية ودعم العرب في مختلف المجالات من خلال القمم والاجتماعات التي لم يتخلى عنها ، كما انه ساهم في تطوير قطر وتقوية علاقاتها مع دول العربية والخليجية ، للمزيد ينظر: ابراهيم عبد الكريم كريدية ، ابناء الشرق ، مؤسسة نوفل ، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٥٧.

[٩] قمة الرباط ١٩٧٤ : وهي القمة التي تم انعقادها في مدينة الرباط بالمملكة المغربية، في ٢٦-٢٩ تشرين الأول/ ١٩٧٤. وقد اكتسبت هذه القمة أهمية خاصة لكونها مهدت لاتخاذ قرارات حاسمة، من أبرزها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، مما كان له أثر بالغ في مسار القضية الفلسطينية والتوازنات السياسية داخل النظام العربي .للمزيد ينظر: نكتل عبد الهادي،

موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الفلسطينية ١٩٧٨-١٩٩٣، دار المعتز، عمان – الأردن ، ٢٠١٦ ، ص ٢١٦؛محمد منصور أبو ركبة، أزمة قرار تمثيل الشعب الفلسطيني في قمة مؤتمر الرباط ١٩٧٤ م وأثره على العلاقات الفلسطينية – الأردنية، مجلة القدس المفتوحة، المجلد ١ ، العدد ٤١، ٢٠١٧، ص ٢٠٢-٢٠٤.

(١٠) وثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، المصدر السابق، ص ٤٣٦؛ جريدة العروبة ، العدد ٤٤٣ .

(١١) محمود إبراهيم بسيوني، تطور العلاقات المصرية - السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (٢٠٠٢-١٩٨٠)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، ٢٠١٢، ص ٣٣.

(١٢) محمد بن عيد ال ثاني ، السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١- ١٩٩١)"، رسالة ماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٢٢.

(١٣) خليفة بن حمد آل ثاني: (١٥ كانون الثاني ١٩٣٢ – ٢٣ أب ٢٠١٦) هو الأمير الثالث لدولة قطر. تولّى الحكم في ٢٢ شباط ١٩٧٢ بعد انقلابٍ سلمي ضد ابن عمه أحمد بن علي آل ثاني. قاد سياسات تحديث واسعة شملت تأميم النفط وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة .أطيح به في ٢٧ حزيران ١٩٩٥ من قبل نجله الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ثم عمل في المجالات الدبلوماسية والخيرية حتى وفاته. للمزيد ينظر: خليفة بن حمد ال ثاني، مجموعة خطب وبيانات حضرت صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، امير دولة قطر ،١٩٧١-١٩٨١،الدوحة، ١٩٨٢، ص ١٣.

(١٤) جريدة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٢٤٤٤، ٢ نيسان ١٩٧٥.

(١٥) ياسر عرفات (١٩٢٩ -٢٠٠٢) : سياسي فلسطيني والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ورمز لحركة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال، اسمه الحقيقي محمد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني وكنيته أبو عمار"، ولد في القدس، تخرج مهندس من جامعة الملك فؤاد الأول بالقاهرة عام ١٩٥١م، وهو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل المنظمة التي أسسها مع رفاقه عام ١٩٥٩م، وترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٩م، كثالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس المنظمة عام ١٩٦٤م، كرس معظم أوقاته القيادة النضال الوطني الفلسطيني مطالباً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقاد الكفاح الفلسطيني من عدة بلدان عربية بينها الأردن ولبنان وتونس، توفي في عام ٢٠٠٤ ، وقد دفن في مدينة رام الله. للمزيد ينظر : سجلات العالم العربي، ف_١ / ١٩٠١.

(١٦) جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٣٦، ٣ نيسان ١٩٧٥

(١٧) خليفة بن حمد ال ثاني، المصدر السابق ، ص ١٤.

(١٨) إبراهيم محمد سيف، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي ٢٠١٣-١٩١٧"، جامعة بيرزيت. شراب، منذر أحمد زكي، ٢٠١٤ ، ص ١٨٤؛ جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٣٦، ٣ نيسان ١٩٧٥

(١٩) جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٣٨، ٦ نيسان ١٩٧٥

(٢٠)خالد بن عبدالعزيز آل سعود: ولد في (١٣ شباط ١٩١٣-١٣ حزيران ١٩٨٢) ، هو الملك الرابع للمملكة العربية السعودية. تولّى العرش في ٢٥ أذار ١٩٧٥ بعد اغتيال شقيقه الملك فيصل بن عبدالعزيز. شهد عهده طفرة اقتصادية واجتماعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فوسع الخدمات الصحية والتعليمية وأنشأ مشاريع بنية تحتية كبرى، كما اتخذ سياسة خارجية قوية لدعم القضايا العربية وحقوقهم المشروعة . للمزيد ينظر: دار الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية في مئة عام ، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٩، ص٧٨-٧٩.

(٢١) في فترة السبعينيات، قدّمت السعودية قطر دعماً مالياً وسياسياً كبيراً لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر تمويل اللجان الفلسطينية ودعمها في المحافل الدولية، وبالرغم رغم محدودية قطر في تلك المدة إلا انها ساهمت بدعم مالي وسياسي متواصل تنفيذاً لقرارات القمم العربية، ولا سيما بعد قمة الرباط ١٩٧٤. جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٤٨٢، ٢٦ حزيران ١٩٧٥.

(٢٢)جريدة، العرب، الدوحة، العدد ٤٨٣، ٢٨ حزيران ١٩٧٥

(٢٣) حمد صادق إسماعيل ، العلاقات المصرية - الخليجية معالم على الطريق"، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٧١.

(٢٤) جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٤٨٣، ٢٨ حزيران ١٩٧٥.

(٢٥) العنود آل ثاني، التجربة التنموية لدولة قطر" ، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ص ٦٤؛ جريدة الاهرام ، القاهرة، العدد ٢٢٤٥٠، ٢٨ حزيران ١٩٧٥.

(٢٦) اتفاقيات سيناء (١٩٧٤–١٩٧٥) هي سلسلتان من اتفاقات فكّ الارتباط بين مصر وإسرائيل بعد حرب أكتوبر، هدفتا إلى انسحاب القوات وفصلها على جانبي قناة السويس ضمن منطقة عازلة تحت إشراف قوة الأمم المتحدة الطارئة .الاتفاقية الأولى (١٨ كانون الثاني ١٩٧٤) تضمنت على انسحاب متبادل للقوات وحرية الملاحة المدنية عبر القناة. اما المرحلة الثانية (٤ ايلول ١٩٧٥) وسّعت منطقة خفض التوتر بانسحاب إضافي للقوات الإسرائيلية وإشراف أمريكي متعدد الجنسيات، مثّلت هذه الاتفاقيات مدخلاً أساسياً لاتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية عام ١٩٧٩ عبر بناء الثقة الأمنية بين الطرفين للمزيد ينظر: كوانت ، وليام، عملية السلام : الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي- الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢، ص ص ٣٢٧-٢٢٠.

(٢٧)جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٤٩٧، ٢٧ تشرين الاول ١٩٧٥.جريدة القبس، الكويت ، العدد١٢٩٦، ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٥.

(٢٨)جريدة العرب ، الدوحة ، العدد ٤٩٧، ٢٧ تشرين الاول ١٩٧٥.

(٢٩) جريدة القبس، الكويت، العدد ١٢٩٦، ٢٩ حزيران ١٩٧٥.

(٣٠) جريدة ، القبس، الكويت، العدد ١٠٣٣، ٧ نيسان ١٩٧٥.

(٣١)رياض محمود ، مذكرات محمود رياض من ١٩٤٨-١٩٧٨، ج٢، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص ص ٨٧-٨٨.

(٣٢) حسن ابو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠-١٩٨١ مرحلة السادات، مركز الوحدة العربية ، بيروتن ١٩٩٨، ص ٢١٣.

(٣٣) العنود ال ثاني، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣٤) إسماعيل محمد مصطفى دلول، العلاقات المصرية– القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٦،رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، ٢٠١٦،ص ١٧.

(٣٥)سياسي مصري ولد في القاهرة في عام ١٩٢٢م. حاز الإجازة في الحقوق من جامعة القاهرة التحق بوزارة الخارجية عام ١٩٤٦م. تنقل في مواقع دبلوماسية عديدة إلى أن عين مديرا لدائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، وبقي في منصبه حتى عام ١٩٦٨م. وعين وزيرا للسياحة في عام ١٩٧٠م. فصله وزير الخارجية مراد غالب من منصبه كوكيل الوزارة الخارجية في عام ١٩٧٢ م لتوجيهه انتقادات حادة للاتحاد السوفيتي سابقا لكن في ١٨ تموز ١٩٧٢ م. قام الرئيس السادات بطرد الخبراء السوفيت مما أعطى لموقفه مصداقية جديدة. عين وزيرا للسياحة ثانية في عام ١٩٧٣م. وعين وزيرا للخارجية في عام ١٩٧٤م. استقال من منصبه بعد زيارة الرئيس السادات إلى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧ م أعلن انضمامه إلى حزب الوفد في شباط ١٩٨٤م. توفي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٧ م. للمزيد ينظر :فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج ١، دار اسامة للنشر، ٢٠٠٣، ص ٣٩٣.

(٣٦) حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٣٧)حرب تشرين الاول ١٩٧٣ : هي مواجهة عسكرية بين مصر وسوريا من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى، بدأت في ٦ أكتوبر بهدف استعادة الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. نجحت القوات المصرية في عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف. شكّلت الحرب تحولًا استراتيجيًا في الصراع

العربي الإسرائيلي. مهدت الحرب لاحقًا لاتفاقيات سلام أبرزها كامب ديفيد.للمزيد ينظر: محمد فوزي ، حرب أكتوبر ١٩٧٣: دراسة ودروس، دراسة الكرمة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٥-١٧.

(٣٨) محمد بن عيد ال ثاني، المصدر السابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٣٩) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

(٤٠) فواز جرجس ، النظام الإقليمي العربي والدول الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية، والعربية - الدولية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٧٠.

(٤١)جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٤٢) حمدان جمال، شخصية" مصر وتعدد الأبعاد والجوانب"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٨؛جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٤٣)محمد بن عيد ال ثاني ، المصدر السابق، ص٢١٧؛ جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٤٤) جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦؛ جريدة القبس ، الكويت، العدد ١٣٢٦ ، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٤٥)جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٤٦) محمد بن عيد ال ثاني، المصدر السابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٥؛جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٤٧)المصدر نفسه.

(٤٨) محمد بن عيد ال ثاني، المصدر السابق، ص ٤٣؛جريدة العرب، الدوحة، العدد ٦٩٩، ٢٩ شباط ١٩٧٦.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠)محمد بن عيد ال ثاني، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٥١) حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٥٢) الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٧٧، ص ٤٤٩.

(٥٣)أحمد الأسطل، القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة ، ٢٠١٤، ص ٨٤.

(٥٤)، محمد بن عيد آل ثاني ، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٥٥) محمد بن نويهي، المصدر السابق، ص٥٩.

(٥٦) حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٥٧)محمد بن عيد ال ثاني، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٥٨)حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٥٩) سلمى عدنان محمد، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٦٠) جريدة العروبة القطرية ، العدد ٤٤٣ ، ٢٨ أيلول ١٩٧٨

(٦١) بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاق كامب ديفيد في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مجلد ١٤ / ١ ، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٩.

(٦٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٦ .

(٦٤) بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاق كامب ديفيد في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مجلد ١٤ / ١ ، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٦٥)حمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة سياسية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ ، ص ٧٦.٧٧.

(٦٦) سلمى عدنان محم الكباسي د، المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٩.